

فريق العمل المعنيّ بعالمية المعاهدة لدى معاهدة تجارة الأسلحة
مشروع تقرير الرئيسين المشاركين إلى المؤتمر التاسع للدول الأطراف

مقدمة

1. يُقدّم مشروع التقرير هذا إلى المؤتمر التاسع للدول الأطراف (CSP9) في معاهدة تجارة الأسلحة (ATT) من قِبَل الرئيسين المشاركين لفريق العمل المعنيّ بعالمية المعاهدة (WGTU)، السفير سيونغ مي يون من جمهورية كوريا (ROK) والسفير توماس غوبيل من ألمانيا، ويُقصد به استعراض العمل الذي قام به فريق العمل المعنيّ بعالمية المعاهدة لتعزيز عالمية المعاهدة منذ انعقاد المؤتمر الثامن للدول الأطراف في أغسطس 2022. كما يقترح التقرير توصياتٍ بشأن الخطوات التي يمكن اتخاذها فيما يتعلق بإضفاء الطابع العالمي على معاهدة تجارة الأسلحة بعد انعقاد المؤتمر التاسع للدول الأطراف.

خلفية

2. أنشئ فريق العمل المعنيّ بعالمية المعاهدة من قِبَل المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة (CSP3) بهدف قيادة عملية تنسيق الأفكار والآراء حول قضية عالمية المعاهدة بهدف تحديد أفضل الأساليب للمُضيّ قُدماً في هذه الصدد. يسترشد عمل فريق العمل بالشروط المرجعية له بالإضافة إلى خطته الأولى للعمل¹ التي أقرّها المؤتمر الثالث للدول الأطراف (CSP3).

3. نظر المؤتمر الثامن للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة (CSP8) في مشروع تقرير الرئيسين المشاركين لفريق العمل المعنيّ بعالمية المعاهدة المقدم إلى المؤتمر الثامن للدول الأطراف والوارد في الوثيقة ATT/CSP8.WGTU/2022/CHAIR/735/Conf.Rep، ورحّب المؤتمر بمشروع ورقة بعنوان "تعزيز عمل فريق العمل المعنيّ بتحقيق عالمية المعاهدة" (الملحق أ لتقرير الرئيسين المشاركين)، وطلب من ألمانيا مواصلة العمل بهذه الصدد بصفتها رئيسة مشاركة لفريق العمل المعنيّ بعالمية المعاهدة خلال الدورة التالية لمؤتمر الدول الأطراف، وتقديم توصيات إلى المؤتمر التاسع للدول الأطراف. بالإضافة إلى ذلك، شجّع المؤتمر الثامن للدول الأطراف على استمرار تبادل وجهات النظر بانتظام بين رئيس مؤتمر الدول الأطراف، والرئيسين المشاركين لفريق العمل المعنيّ بعالمية المعاهدة، ورؤساء ومُيسّري مختلف الهيئات الفرعية التابعة لمعاهدة تجارة الأسلحة، والدول، والمجتمع المدني بشأن تعزيز عالمية المعاهدة.

تعيين الرئيسين المشاركين لفريق العمل المعنيّ بعالمية المعاهدة

4. كلّف المؤتمر الثامن للدول الأطراف رئيس المؤتمر التاسع للدول الأطراف بمسؤولية تيسير عمل فريق العمل إلى حين انعقاد الجلسة السنوية العادية التالية للمؤتمر (المؤتمر التاسع للدول الأطراف). وفي 24 نوفمبر 2022، قام رئيس المؤتمر التاسع للدول الأطراف بتعيين السفير توماس جوبيل من ألمانيا (رئيس المؤتمر الثامن للدول الأطراف) رئيساً مشاركاً لفريق العمل المعنيّ بعالمية المعاهدة، بهدف الاستفادة من عمل الرؤساء المشاركين السابقين لفريق العمل المعنيّ بعالمية المعاهدة.

الاجتماع الأول لفريق العمل المعني بعالمية المعاهدة

5. عقد فريق العمل المعني بعالمية المعاهدة اجتماعه الأول في 15 فبراير 2023 وجهاً لوجه، مع توفير خيار للبحث المباشر. نوقشت الموضوعات التالية أثناء الاجتماع:

- أ. أوجز رئيس المؤتمر التاسع للدول الأطراف أنشطة إضفاء الطابع العالمي التي اتخذتها رئاسة جمهورية كوريا حتى الآن. بَسَّرت رئاسة جمهورية كوريا إعداد ومعالجة قرار معاهدة تجارة الأسلحة لعام 2022 خلال اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي صوّتت لصالحه 159 دولة، بدون أي أصوات ضده. أعلن رئيس المؤتمر التاسع للدول الأطراف أن رئاسة جمهورية كوريا ستواصل التركيز على منطقة آسيا والمحيط الهادي فيما يتعلق بجهود التوعية بعالمية معاهدة تجارة الأسلحة. اضطلعت جمهورية كوريا بمشروع ترجمة "مجموعة أدوات عالمية معاهدة تجارة الأسلحة وحزمة الترحيب" إلى لغات إضافية، بهدف استكمال توفير مجموعة الأدوات وحزمة الترحيب بجميع لغات رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان).
- ب. قدّم رئيس أمانة معاهدة تجارة الأسلحة تحديثاً بشأن عالمية المعاهدة، بما في ذلك أوضاع التصديق على المعاهدة. منذ انعقاد المؤتمر الثامن للدول الأطراف، أصبحت غابون وأندورا دولتي طرف جديدتين في المعاهدة، ما رفع إجمالي عدد الدول الأطراف إلى 113 دولة. ورغم ذلك فقد انخفض معدل عالمية معاهدة تجارة الأسلحة في السنوات الأخيرة، ودعا رئيس الأمانة إلى بذل جهود مشتركة من قِبَل جميع أصحاب المصلحة في معاهدة تجارة الأسلحة لتغيير هذا النمط.
- ج. قدّم ممثلو بعض الدول الأطراف تحديثات بشأن أنشطتهم في مجال العالمية منذ انعقاد المؤتمر الثامن للدول الأطراف حتى تاريخ الاجتماع. كما استعرضوا جهود دولهم بشأن عمليات التشريع المحلية ووضعها الحالي، والاجتماعات الثنائية لأغراض التوعية، وورش العمل الإقليمية، بالإضافة إلى المساعدات المُتلقاة والمقدمة.
- د. أبلغت غامبيا الاجتماع بأنها على وشك التصديق على المعاهدة بينما تسعى لتحديد الفجوات المحتملة بين قوانينها الوطنية وتنفيذ المعاهدة. كما أبلغت جزر القمر الاجتماع بأنها ستصدق على المعاهدة بمجرد استيفاء الشروط.
- هـ. عرض المجتمع المدني جهوده لتعزيز عالمية معاهدة تجارة الأسلحة في مناطق مختلفة من خلال برامج التوعية، وورش العمل، والفعاليات الأخرى. سلّطت بعض الوفود الضوء على الدور الهام للمجتمع المدني في إضفاء الطابع العالمي على معاهدة تجارة الأسلحة.
- و. قدّم رئيس المؤتمر الثامن للأطراف مشروع ورقة بعنوان "تعزيز عمل فريق العمل المعني بعالمية المعاهدة (WGTU) لدى معاهدة تجارة الأسلحة" وأوضح العناصر التي ينبغي أخذها في الاعتبار، إلى جانب مجموعة من التوصيات المحتملة. كما شدّد على أن جهود التوعية الإقليمية بحاجة إلى أن تشمل اعتبارات السياق والخبرة طويلة الأمد داخل المناطق المعنية. وأوضح أن الورقة اقترحت اعتماد منظور إقليمي واختيار أبطال إقليميين بصفتهم حلقة وصل داعمة جديدة بين المعاهدة والمناطق. أيّد معظم الوفود التي قدّمت مداخلات الطريقة المُتّزحة للمُضيّ قُدماً على أساس مشروع الورقة، بما في ذلك النهج متعدد السنوات، وتحسين التنسيق داخل الكيانات المختلفة، واختيار أبطال إقليميين. وقدّمت عدة وفود استفسارات محددة بشأن توافر الموارد لدعم تنفيذ الاقتراح. أعرب رئيس المؤتمر الثامن للدول الأطراف عن تقديره لجميع التعليقات وأكد أنه سيقوم بإدراجها وتقديم ورقة مُنقّحة في الاجتماع القادم.

الاجتماع الثاني لفريق العمل المعني بعالمية المعاهدة

6. عقد فريق العمل المعني بعالمية المعاهدة اجتماعه الثاني في 10 مايو 2023 وجهاً لوجه، مع توفير خيار للبحث المباشر. بناءً على تبادل وجهات النظر والمناقشات أثناء الاجتماع الأول لفريق العمل المعني بعالمية المعاهدة، ناقش الاجتماع الثاني للفريق النقاط التالية:

- أ. صرّح رئيس المؤتمر التاسع للدول الأطراف أن جمهورية كوريا قد أكملت الترجمة الأولية "لمجموعة أدوات عالمية معاهدة تجارة الأسلحة وحزمة الترحيب" باللغتين الكمبودية والميانمارية. بالإضافة إلى ذلك، أبلغ رئيس المؤتمر التاسع الاجتماع أن رئاسة جمهورية كوريا ستنظم ورشة عمل للتوعية في منطقة رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) في 31 مايو في جاكارتا بإندونيسيا لزيادة تعزيز عالمية المعاهدة.
- ب. قدّم رئيس أمانة معاهدة تجارة الأسلحة لمحة عامة عن الوضع الحالي للمشاركة في معاهدة تجارة الأسلحة من حيث عدد الدول الأطراف والدول المؤقّعة بالإضافة إلى التوزيع الإقليمي للدول الأطراف.
- ج. قدّم ممثلو بعض الدول الأطراف معلومات مُحدّثة عن أنشطتهم بشأن إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة وتبادلوا المعلومات حول الجهود الوطنية.

د. شرح رئيس المؤتمر الثامن للدول الأطراف مشروع الاقتراح بعد إعادة هيكلته لأخذ التعليقات التي قُدمت خلال الاجتماع الأول في شهر فبراير في الاعتبار. بهدف معالجة الشواغل المتعلقة بالتبعات المالية، أُضيف عنصر جديد في الورقة لتوضيح الموارد اللازمة لتنفيذ النهج المقترح.

ه. أعرب عدد من الوفود عن دعمه للورقة المُنقَّحة وسلطوا الضوء على ضرورة اتباع نهج أكثر تنسيقاً واستمراريةً، فضلاً عن مفهوم إنشاء شبكة من الأبطال الإقليميين. كما أعرب عدد قليل من الدول الأطراف عن اهتمامها بالاضطلاع بدور أبطال إقليميين في المستقبل. أعربت عدة وفود عن مخاوفها من أن إعطاء أولوية للبلدان المُستهدفة قد يؤدي إلى إيلاء اهتمام أقل للدول غير المُدرّجة في الخطة متعددة السنوات. وأعرب أحد الوفود عن قلقه من أن يصبح نواب الرئيس أبطالاً إقليميين بشكل تلقائي بغض النظر عن إمكاناتهم. أشار رئيس المؤتمر الثامن للدول الأطراف إلى أنه سيراعي هذه الملاحظات عند إعداد الصيغة النهائية للاقتراح والتي ستناقش بمزيد من التفصيل في المؤتمر التاسع للدول الأطراف.

العمل ما بين دورات فريق العمل المعنيّ بعالمية المعاهدة

7. بعد اجتماعي فريق العمل المعنيّ بعالمية المعاهدة خلال دورة المؤتمر التاسع للدول الأطراف، انتهى الرئيس المشارك للفرق من إعداد اقتراح بشأن "تعزيز عمل فريق العمل المعنيّ بعالمية المعاهدة لدى معاهدة تجارة الأسلحة" وأعربا عن عزمهما تقديم ورقة بهذا الاقتراح إلى المؤتمر التاسع للدول الأطراف.

توصيات فريق العمل المعنيّ بعالمية المعاهدة

8. على أساس تفويض فريق العمل المعنيّ بعالمية المعاهدة وبناءً على تبادل وجهات النظر والمناقشات أثناء اجتماعي فريق العمل المعنيّ بعالمية المعاهدة، يرفع فريق العمل التوصيات التالية إلى المؤتمر التاسع للدول الأطراف لاتخاذ قرار بشأنها:

أ. اعتماد الاقتراح بشأن "تعزيز عمل فريق العمل المعنيّ بعالمية المعاهدة لدى معاهدة تجارة الأسلحة" (الملحق أ)، واتخاذ القرارات المُقترحة على النحو المبين في الاقتراح.

ب. تناول الأمور المتعلقة بجهود عالمية المعاهدة بمزيد من التفصيل والتوضيح، بما في ذلك الدور المحتمل للصناعة، وعلاقتها بتنفيذ المعاهدة خلال دورة المؤتمر العاشر للدول الأطراف.

ج. مواصلة تبادل وجهات النظر بصفة منتظمة بين رئيس مؤتمر الدول الأطراف، والرئيس المشارك لفريق العمل المعنيّ بعالمية المعاهدة، ورؤساء ومُيسري الهيئات الفرعية التابعة لمعاهدة تجارة الأسلحة، والدول، والمجتمع المدني بشأن تعزيز عالمية معاهدة تجارة الأسلحة.

ملحق أنقريير فريق العمل المعنيّ بعالمية المعاهدة إلى المؤتمر التاسع للدول الأطراف

مشروع مقترح

تعزيز جهود فريق عمل معاهدة تجارة الأسلحة المعنيّ بعالمية المعاهدة (WGTU)

1. كان دعم عالمية معاهدة تجارة الأسلحة (ATT) مهمةً دائمة لرؤساء مؤتمرات الدول الأطراف منذ دخول المعاهدة حيز النفاذ في ديسمبر 2014. أنشأ المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة (CSP3) رسميًا "فريق العمل المعنيّ بعالمية المعاهدة (WGTU)" ، والذي يشترك في رئاسته الرئيس الحالي والرئيس السابق للمؤتمر.
2. منذ ذلك الحين، نسّق الرئيسان المشاركان لفريق العمل المعنيّ بعالمية المعاهدة الجهود لتعزيز معاهدة تجارة الأسلحة بهدف زيادة عدد الدول الأطراف في المعاهدة. حاليًا، يُوجّه فريق العمل المعنيّ بعالمية المعاهدة تركيز جهود تحقيق العالمية بناءً على مُدخلات أصحاب المصلحة دون الاستفادة من وجهة نظر متوسطة إلى طويلة المدى حول كيفية تعزيز عالمية المعاهدة. لذلك، يقوم عمل فريق العمل المعنيّ بعالمية المعاهدة على منظور قصير المدى فقط حيث يتوفر لكل رئاسة لمؤتمر الدول الأطراف مدة سنتين فقط للاضطلاع بجهودها لتحقيق عالمية المعاهدة.
3. يوضّح التقييم الحالي أن العمليات الوطنية للتصديق على المعاهدة أو الانضمام إليها قد تستغرق عدة سنوات. تتبّع الطبيعة الممتدة للوقت اللازم للتصديق على المعاهدة أو الانضمام إليها من الظروف الوطنية الفريدة لكل دولة. غالبًا ما تشير الدول التي يمكنها الاستفادة من المساعدة لدعم عملياتها المحلية للتصديق² أو الانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة إلى الحاجة إلى نهج مُصمّم لكل دولة على حدة. بسبب النقص الحالي في التنسيق المُحسن داخل مختلف هيئات معاهدة تجارة الأسلحة، لا يمكن تقديم هذا الدعم على النحو المطلوب.
4. طلب المؤتمر الثامن للدول الأطراف من ألمانيا، بوصفها رئيساً مشاركاً للفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة، مواصلة العمل بشأن هذه القضية وتقديم توصيات إلى المؤتمر التاسع للدول الأطراف، بناءً على العناصر التالية:
 - أ. التخطيط والتنسيق على المدى المتوسط
 - ب. النهج المتدرّج
 - ج. الأبطال الإقليميون
 - د. المحكوم بالطلب في مقابل المُوجّه نحو الدعم
 - هـ. تنسيق الجهود داخل معاهدة تجارة الأسلحة
 - و. التنسيق مع الجهات الأخرى
5. تسعى هذه الورقة إلى تفكيك هذه العناصر، وإعداد خريطة للأفكار الأولية بشأن كيفية تحقيقها، وتقديم مقترحات أولية لتوزيع العمل بين القائمين بالأدوار المختلفة في معاهدة تجارة الأسلحة، ووضع مقترحات للمؤتمر التاسع للدول الأطراف فيما يتعلق بعملية مُحسّنة لعالمية المعاهدة.
6. جميع عناصر هذه الورقة مترابطة وتعتمد على بعضها البعض. ورغم أن التسلسل ليس صارماً، فإنه ينبغي المصادقة على مفهوم النهج متعدد السنوات أولاً لأن ذلك يُرسي الأسس للعناصر الأخرى.

² يشمل استخدام مصطلح "التصديق" في هذه الورقة أيضاً قبول المعاهدة والانضمام إليها والموافقة عليها.

عناصر لمزيد من المناقشة (وفق المؤتمر الثامن للدول الأطراف):

التخطيط والتنسيق على المدى المتوسط	
الوضع	<p>تُظهر التجارب الأخيرة أن الأمر يستغرق الدولَ عادةً وقتاً أطول للانتهاء من العمليات السياسية الوطنية اللازمة للتصديق على المعاهدة أو الانضمام إليها. لإرساء واستدامة الاستمرارية في تقديم الدعم للدول خلال العملية برمتها، سيكون من المفيد وضع خطة عمل متوسطة أو طويلة المدى، والتي من شأنها تمكين فريق العمل المعنيّ بعالمية المعاهدة من تقديم الدعم المستمر للعمليات الوطنية للتصديق على معاهدة تجارة الأسلحة أو الانضمام إليها على مدى فترة طويلة.</p> <p>لدعم الدول في هذه المرحلة، سيكون من الضروري الحصول على مزيد من المعلومات حول وضع العملية الوطنية للتصديق/ الانضمام، بما في ذلك التحديات المحتملة في العمليات الوطنية لصنع القرار – حيث لا توجد دولتان تشتركان في نفس التحديات. بوجود هذه المعلومات في متناول اليد، قد يتسنى تقديم مساعدة فردية، مُصمّمة وفق الظروف الوطنية للدولة.</p>
الحيثيات	<p>بينما كان التناوب السنوي للتركيز الإقليمي نهجاً منطقيًا في السنوات الأولى للمعاهدة، يُظهر الواقع اليوم أن عملية التصديق أو الانضمام تحتاج إلى مزيد من الوقت وإلى اهتمام محدد. لذلك، فإن اتباع نهج أكثر تركيزًا ومُوجّه استراتيجيًا سيكون مفيدًا في توجيه جهود تحقيق عالمية معاهدة تجارة الأسلحة نحو المناطق الجغرافية التي تقل فيها المشاركة في المعاهدة. وفق هذا النهج، سيكون فريق العمل المعنيّ بعالمية المعاهدة في وضع أفضل بكثير لتقديم توصيات، من بين أمور أخرى، بشأن التركيز الإقليمي لجهود عالمية المعاهدة، إلى المؤتمر التالي للدول الأطراف.</p>
التحقيق	<p>سوف يركز الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة جهوده على (أ) منطقة/مناطق محددة لفترة زمنية (التوصية الأولية لفترة ثلاث سنوات)، ثم سيقوم بتقييم التقدم المحرز. ولا يعني هذا بأي حال منع الدول من المناطق الأخرى من المضي قدماً في عمليات التصديق/الانضمام للمعاهدة.</p>
الموارد اللازمة	<p>لن يتطلب هذا النهج موارد إضافية. ولكن قد يكون هناك دعم لازم لتجميع المعلومات اللازمة بشأن الدول التي تفكر في الانضمام للمعاهدة أو الدول التي تسير في عملياتها الوطنية نحو التصديق على المعاهدة.</p>
التوصية للمؤتمر التاسع للدول الأطراف	<p>أن يؤيد المؤتمر التاسع للدول الأطراف نهج السير في جهود عالمية المعاهدة من خلال صيغة متعددة السنوات.</p>

نهج متدرج	
الوضع	<p>لاستخدام الموارد المتاحة بشكل أفضل، يجب على فريق العمل المعني بعالمية المعاهدة النظر في تطوير نهج منظم ومتدرج قد يركز على:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. الدول المؤقتة، 2. الدول المستعدة للانضمام للمعاهدة خلال وقت قصير، و 3. الدول الأخرى، بما في ذلك تلك التي تتجه إلى الانضمام إلى المعاهدة في السنوات القادمة. <p>سنتناول المعلومات المتعلقة بالدول بطريقة حساسة ولن تكون متاحة للنقاش العام.</p>
الحيثيات	<p>نظراً لتوفر الأدلة على أن تحقيق عالمية المعاهدة لم يعد بنفس السهولة التي كان عليها خلال السنوات الأولى للمعاهدة، سيسمح اتباع نهج يركز على مجموعة أصغر من الدول بتوفير دعم أفضل، وفي نهاية المطاف، تحقيق نتائج إيجابية على الأرجح. سيؤدي ذلك أيضاً إلى استخدام مركز أفضل للموارد المتاحة داخل معاهدة تجارة الأسلحة.</p>
التحقيق	<p>سوف يُحصى الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة موقف / حالة التصديق في الدول الموقعة من المناطق التي سبق الاتفاق على التركيز عليها. والدول التي ليست في موقف يسمح لها بالانضمام للمعاهدة خلال إطار زمني قصير لن يتم إقصاؤها من خلال هذا النهج المقسم إلى خطوات، بغض النظر عن انتماءاتها الإقليمية.</p>
الموارد اللازمة	<p>لن يتطلب هذا العنصر موارد إضافية نظراً لأن تقييم البيانات المتاحة للرئيسين المشاركين للفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة يندرج تحت المهمة الأصلية. وقد يؤدي تجميع البيانات اللازمة إلى الحاجة (المؤقتة) للدعم.</p>
التوصية إلى المؤتمر التاسع للدول الأطراف	<p>ينبغي أن يركز فريق العمل المعني بعالمية المعاهدة جهوده في المقام الأول على الدول المؤقتة لأنها أظهرت بالفعل التزاماً سياسياً بالمعاهدة، بينما يظل مفتوحاً ومرحباً بالدول الأخرى المهتمة بالانضمام إلى المعاهدة في أي وقت.</p>

الأبطال الإقليميون	
الوضع	<p>غالبًا ما تحتاج الدول التي تفكر في التصديق على المعاهدة أو الانضمام إليها إلى دعم عند الشروع في الخطوات الضرورية المطلوبة. لتقديم الدعم من نفس المنطقة، قد تُفيد خارطة طريق أو نهج إقليمي في تعزيز التبادلات والتعاون بين الدول العاملة في نفس السياق الإقليمي. في حين يُعدّ ذلك خارج النطاق الأصلي لمعاهدة تجارة الأسلحة، قد تسعى المعاهدة من خلال رئيس مؤتمر الدول الأطراف وبدعم من أمانة المعاهدة إلى إقامة اتصالات جديدة أو توطيد الاتصالات الحالية مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لتحسين تنسيق الأنشطة والبرامج، عند الاقتضاء.</p> <p>بالإضافة إلى مسارات العمل الحالية، ينبغي النظر في إنشاء "شبكة من الأبطال الإقليميين". من المقترح أن يضطلع نواب رئيس معاهدة تجارة الأسلحة بدور المُيسرين في مناطقهم³ وأن تعمل الدول الأطراف "كأبطال إقليميين" على أساس طوعي. هذا من شأنه أن يخدم غرضين:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. دعم الجهود التي يبذلها رئيس مؤتمر الدول الأطراف لتحقيق عالمية المعاهدة، و 2. تمكين الدول الأطراف المهتمة من تبادل المعلومات بشأن تجربتها الخاصة مع العملية الوطنية للتصديق/الانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة مع تلك الدول في نفس المنطقة، والتي لا تزال في مراحل مبكرة من انضمامها إلى المعاهدة.
الحيثيات	<p>دعمت المنظمات الإقليمية جهود تحقيق العالمية من خلال شبكاتها القائمة في الماضي وما زالت تفعل ذلك. وقد أدى وصولها إلى البرلمانيين والحكومات إلى توفير الدعم الداخلي الضروري والتوعية بالمعاهدة. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون لفرصة تبادل المعلومات أو الخبرات داخل المنطقة المعنية تأثير إيجابي على تلك الدول المترددة في الانضمام. بالإضافة إلى هذه السبل المحددة، قد يكون من المفيد جدًا إنشاء شبكة من الدول الأطراف للعمل "كأبطال إقليميين". بما أن الدول في منطقة جغرافية قد تواجه نفس التحديات، يبدو من المنطقي أن يؤدي التبادل المباشر داخل منطقتها إلى نهجٍ لدعم أكثر تركيزًا.</p>
التحقيق	<p>يجب على الأمانة العامة التواصل مع نقاط الاتصال الوطنية لاستكشاف إمكانيات العمل "كأبطال إقليميين" وتوفير إحاطات دورية لمؤتمر الدول الأطراف حول الاتصالات مع المنظمات الإقليمية ومساهمتها المحتملة في جهود تحقيق عالمية المعاهدة.</p>
الموارد اللازمة	<p>لا يشير التقدير الحالي إلى الحاجة لموارد إضافية نظراً لأن دعم هذا العنصر يعتمد على المشاركة الطوعية من الدول.</p>
التوصية للمؤتمر التاسع للدول الأطراف	<p>أن يؤيد المؤتمر التاسع للدول الأطراف الدور الإضافي لنواب الرئيس كميسرين إقليميين، بدعم من الدول الأطراف التي ترغب، على أساس طوعي، في العمل "كأبطال إقليميين" وتقاسم تجربتها في الانضمام للمعاهدة.</p>

³ قد يعمل نواب الرئيس كنقاط اتصال أولية للدول في مناطقهم عند محاولة إقامة اتصالات مع أمانة معاهدة تجارة الأسلحة. قد لا يشمل ذلك جهود التوعية النشطة داخل مناطقهم حيث سيكون من الممكن القيام بهذه الأنشطة من/ في جنيف.

المحكوم بالطلب في مقابل المُوجَّه نحو الدعم	
	<p>حتى الآن، يعمل الصندوق الاستئماني الطوعي (VTF)⁴ وبرنامج الرعاية التابع لمعاهدة تجارة الأسلحة فقط كآليات للدعم الداخلي، والتي تساعد الدول في جملة أمور في جهودها للانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة. ومع ذلك، لا يمكن لهذه البرامج تقديم الدعم إلا بعد أن تُقدِّم الدولة طلبًا للحصول على التمويل. يجب تقديم طلبات تمويل المشاريع والرعاية للمشاركة في الاجتماعات من قِبَل الدول التي قد لا يتوفر لديها سوى معلومات محدودة عن البرامج المتاحة أو التسلسل الأمثل لها.</p> <p>من خلال المزيد من المعلومات عن العمليات الوطنية، قد يتسنى دعم النهج الحالي وتقديم مساعدة مصمَّمة خصيصاً وتستجيب بشكل مباشر للاحتياجات الفردية للدول، مع مراعاة الظروف الوطنية. من خلال هذا النهج، يمكن لفريق العمل المعني بالمعاهدة دعم تنسيق عمل المرافق الراسخة للمساعدة، دون تكرار أو ازدواجية.</p>
الحيثيات	<p>تشير الخبرة المكتسبة من دورات صندوق الاستئماني الطوعي السابقة إلى نمطٍ وتسلسلٍ معين من الأنشطة لدعم الانضمام إلى المعاهدة/ التصديق عليها وتنفيذها. لتقديم المساعدة في المراحل الأولى من الانضمام، قد يسهم اتباع نهج أكثر استباقية من قِبَل أمانة معاهدة تجارة الأسلحة في توجيه الدول الموقَّعة بشأن التقدم بطلب للحصول على تمويل لمشروع من صندوق الاستئماني الطوعي قبل التقديم. التدريب الإداري اللازم على تعبئة الطلبات المذكورة متاح بالفعل.</p>
التحقيق	<p>تقدم أمانة معاهدة تجارة الأسلحة المشورة للدول التي تسعى إلى الاستفادة من آليات الدعم الداخلي للمعاهدة (صندوق الاستئماني الطوعي وبرنامج الرعاية) للمُضي قُدُماً في جهودها للانضمام إلى المعاهدة.</p> <p>وينبغي استكمال ذلك بنهج أكثر استباقية تجاه الدول المهتمة لتزويدها بالمشورة بشأن البرامج المتاحة وتسلسلها قبل عملية التقديم بالفعل. ويمكن أن يكون هذا مدعوماً بقاعدة بيانات معاهدة تجارة الأسلحة لمواءمة الاحتياجات والموارد للمساعدة المقدمة من معاهدة تجارة الأسلحة.⁵</p>
الموارد اللازمة	<p>سيحتاج هذا العنصر لأن يستمد الدعم من عمل الصندوق الاستئماني الطوعي ومن نقاط الاتصال داخل أمانة معاهدة تجارة الأسلحة ولذلك قد يؤدي إلى إنشاء مهمة جديدة لأمانة معاهدة تجارة الأسلحة.</p>
التوصية إلى المؤتمر التاسع للدول الأطراف	<p>أن يدعم المؤتمر التاسع للدول الأطراف النهج الاستباقي لأمانة معاهدة تجارة الأسلحة لتحقيق الاستغلال الأمثل لآليات الدعم المنشأة في معاهدة تجارة الأسلحة.</p>

⁴ لا تنتقص هذه الورقة من اختصاصات الصندوق الاستئماني الطوعي ولكنها تشير فقط إلى مجالات التحسين المحتملة التي يمكن للصندوق استكشافها، حسب الاقتضاء، لدعم جهود عالمية المعاهدة، على سبيل المثال من خلال برنامج للتوعية بالصندوق.

⁵ يجري إنشاء قاعدة البيانات هذه في إطار مشروع تابع لأمانة معاهدة تجارة الأسلحة (بدعم من الاتحاد الأوروبي) بهدف مطابقة الاحتياجات والموارد للمساعدات بشأن تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة.

تنسيق الجهود داخل معاهدة تجارة الأسلحة	
الوضع	يحتاج فريق العمل المعنيّ بالمعاهدة إلى اتخاذ قرار بشأن المعلومات المطلوبة لدعم التُّهج الفردية المقصودة ثم تقييم المعلومات المتاحة داخل معاهدة تجارة الأسلحة وهيئاتها الفرعية. سيؤدي تحسين تجميع وتنسيق ونشر المعلومات المتاحة إلى تعزيز التعاون داخل إطار معاهدة تجارة الأسلحة وتجنُّب ازدواجية العمل
الحيثيات	سُمِّكَن تجميع البيانات المتاحة بالفعل فريق العمل المعنيّ بالمعاهدة من الاقتراب من الدول بطريقة أكثر توجُّهاً.
التحقيق	تجميع البيانات متاح بالفعل؛ على سبيل المثال بيانات الصندوق الاستئماني الطوعي وغيرها من المعلومات متاحة داخل معاهدة تجارة الأسلحة. يمكن أن يوفر الأبطال الإقليميون، بمجرد تحديدهم، بيانات / معلومات تكميلية. ويُشجَّع بقوة على تبادل المعلومات بانتظام بين شاغلي المناصب في معاهدة تجارة الأسلحة.
الموارد اللازمة	سوف يحتاج جمع / تجميع البيانات من المصادر المختلفة، على الأقل خلال المرحلة الأولية من العمل، إلى قدر من الدعم. ويمكن تقديم هذا الدعم من خلال فريق عمل مخصص أو من خلال دعم خارجي (مثل منح دراسية أو متدربين).
التوصية إلى المؤتمر التاسع للدول الأطراف	يجب أن يُحاط مؤتمر الدول الأطراف علماً بهذا النهج.

التعاون مع الكيانات الأخرى	
الوضع	توجد كيانات مختلفة، تعمل على المستويين الوطني والإقليمي، تدعم عالمية المعاهدة وتنفيذها. خارج نطاق معاهدة تجارة الأسلحة، هناك كيانات تعمل في مشاريع أخرى ذات مهام مماثلة، في نفس المناطق، وفي بعض الأحيان داخل نفس الدولة. بناءً على التعاون الراسخ مع المنظمات الدولية أو المجتمع المدني، سيكون من المفيد تبادل البيانات أو المعلومات، إلى أقصى حد ممكن، لإنشاء قاعدة بيانات مشتركة لدعم النهج المُصمَّم خصيصاً المذكور أعلاه والاستفادة من الموارد المتاحة على أفضل وجه. لم تكن المساهمات أو الأدوار التي يمكن أن تقوم بها الجهات الأكاديمية / الصناعة / وسائل الإعلام بارزة في جدول الأعمال في الماضي ويمكن أن تُستكشف هذه الإمكانيات في المستقبل.
الحيثيات	يقدم المجتمع المدني دعماً قيماً لجهود تحقيق عالمية المعاهدة من خلال الاتصالات القائمة والأنشطة المُوجَّهة على المستويين الوطني والإقليمي. يتيح هذا الدعم زيادة الوعي العام بشأن المعاهدة، وتطوير السياسات، وتنفيذ العمليات التشريعية، وغير ذلك من أشكال الدعم أثناء عملية الانضمام وما بعدها. يمكن لهذه التجربة تعزيز تحقيق العالمية وتجذب ازدواجية الجهود.
التحقيق	ينبغي لرؤساء مؤتمر الدول الأطراف، بمساعدة أمانة معاهدة تجارة الأسلحة، إقامة تبادل منتظم مع أصحاب المصلحة القادرين على دعم عالمية المعاهدة لاستكشاف السبل الممكنة لتأسيس أو تكثيف التعاون، في إطار الولايات المُحدَّدة ودون استحداث التزامات مالية.
الموارد اللازمة	قد يتطلب التبادل والتوعية رحلات سفر تحتاج إلى تمويل (إما وطنياً أو من خلال برامج معاهدة تجارة الأسلحة القائمة بالفعل)؛ وينبغي أن تخصص الاجتماعات التحضيرية (محور التركيز الرئيسي) ومؤتمرات الدول الأطراف (محور التركيز الثانوي) موارد لتبادل مكثف لوجهات النظر بين أصحاب المصلحة المختلفين، استناداً على سبيل المثال للتركيز المواضيعي للرئاسة.
التوصية إلى المؤتمر التاسع للدول الأطراف	أن يحيط المؤتمر التاسع للدول الأطراف علماً، وأن يدعم، نهجاً مكثفاً لرؤساء مؤتمرات الدول الأطراف يمكنهم من استغلال الخبرات المتاحة لدى المنظمات الدولية، والمجتمع المدني، والجهات الأكاديمية والصناعة وغيرهم من أصحاب المصلحة الذين قد يدعمون زيادة تفعيل المعاهدة، على النحو الأمثل.

7. وفي الختام، يوصي الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة بأن يتخذ المؤتمر التاسع للدول الأطراف القرارات التالية:

أن يؤيد المؤتمر التاسع للدول الأطراف المقترحات التالية:

- تنفيذ جهود عالمية المعاهدة بصيغة متعددة السنوات.
- التركيز على الدول الموقعة، دون استثناء الدول الأخرى من الانضمام للمعاهدة في وقت لاحق.
- سيقوم نواب الرئيس أيضاً بدور الميسرين الإقليميين بدعم من قِبَل الدول الأطراف التي ترغب، على أساس طوعي، في العمل "كأبطال إقليميين".
- سوف تتواصل أمانة معاهدة تجارة الأسلحة مع الدول المهتمة بصورة استباقية لاستغلال آليات الدعم المقدمة من معاهدة تجارة الأسلحة على النحو الأمثل.

أن يحيط المؤتمر التاسع للدول الأطراف علماً بما يلي

- أنشطة تنسيق جهود عالمية المعاهدة داخل جميع هيئات معاهدة تجارة الأسلحة،
- النهج المكثف لرؤساء مؤتمرات الدول الأطراف من أجل استغلال الخبرات المتاحة لدى المنظمات الدولية، والمجتمع المدني، والجهات الأكاديمية والصناعة وغيرهم من أصحاب المصلحة الذين قد يدعمون زيادة تفعيل المعاهدة، على النحو الأمثل.

8. بناءً على تلك القرارات، سيزداد تفعيل العناصر سالفة الذكر أثناء الدورة القادمة للمؤتمر العاشر للدول الأطراف لدعم جهود عالمية المعاهدة على الوجه الأمثل ومزامنة الجهود مع فريق العمل المعني بالتنفيذ الفعال للمعاهدة (WGETI). سيسمح ذلك، بمجرد تحقيقه، بالانتقال السلس من عالمية المعاهدة إلى التنفيذ.
